أكد أنه سيعلن عن أي قرار رسمي فور إبلاغه به

الغانم: لا حل للمجلس وأتوقع عدم حضور الحكومة الجلسة المقبلة

- لم أبلغ رسمياً بشيء لكن وفق فهمي ورؤاي الشخصية وبعد زيارتي لسمو الأمير لا حل للمجلس
- الحكومة لن تحضر الجلسة المقبلة سواء بالاستقالة أو أي شيء آخر فهذا شأن السلطة التنفيذية
- أقول هذا الكلام بكل شفافية ومن أجل أن يكون الجميع على علم بالأمور التي يفترض أن يعرفها

الغانم متحدثاً في مجلس الأمة أمس

- الاستجوابات ممارسات دستورية تعد صغائر عندما يكون المجتمع مهدداً بأمر أكبر
- يجب أن نركز على الأولويات لاننا في أمس الحاجة لتثبيت دعائم الاستقرار محلياً»

- النواب سيكونون على قدر المسؤولية ولن يغيب عن نظرهم ما يحاول البعض تدبيره
- لست متشائماً بل متفائل بأن النواب حريصون أكثر مني على مواجهة كل التحديات
- لن أنفرد بقرار كرئيس للمجلس فمن واجبي التشاور مع زملائي ونقل وجهات النظر

اعرب رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أمس عن اعتقاده بـ"عدم وجود حل للمجلس وبان الحكومة لن تحضر جلسة الاسبوع المقبل" مؤكدا انه "متى ما تم ابلاغي رسميا باي خيار سوف اعلن عنه".

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة عقب زيارته الى سمو امير البلاد "لم ابلغ رسميا بشيء لكن وفق فهمي ورؤاي الشخصية وبعد زيارتي لسمو الامير لا حل للمجلس ومتى ما تم ابلاغي رسميا باي خيار فساعلن عنه".

واضاف "اعتقد ان الحكومة لن تحضر الجلسة المقبلة سواء بالاستقالة او اي شيء آخر فهذا شأن السلطة التنفيذية ومتى ما تم ابلاغي رسميا باي خيار فساعلن عنه".

وبين انه "وفق وجهة نظري الشخصية وردا على ما يثار في الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي لا اعتقد ان هناك حلا لمجلس الامة وتوقعاتي بان الحكومة لن تحضر جلسة المجلس المقبلة وهذا ما لمسته من خلال لقائي مراجع عليا وحديثي الى اطراف عدة".

وأوضح انه يقول هذا الكلام بكل شفافية ومن اجل ان "يكون الجميع على علم بالامور التي يفترض ان يعرفها.

واكد الغانم ان "ما نراه من استجوابات وممارسات فهي حق دستوري لكن كل هذه تكون صغائر عندما نكون كمجتمع وبلد مهددين بامر اكبر فإننا يجب ان نركز على الاولويات لاننا في امس الحاجة لتثبيت دعائم الاستقرار محليا" مطمئنا الجميع بان "النواب سيكونون على قدر المسؤولية ولن يغيب عن نظرهم ما يحاول البعض تدبيره".

واضاف "لست متشائما بل متفائل بان النواب المنتخبين من الشعب حريصون بل اكثر حرصا مني على هذا الامر وباننا سنجد صيغة وآلية لمواجهة كل التحديات" مؤكدا انه "لن ينفرد" بموقفه الشخصي كرئيس المجلس إذ ان "من واجبي التشاور مع زملائي ونقل وجهات النظر سواء لصاحب السمو الامير او المعنيين بهذه الآراء".

وكان رئيس مجلس الامة اعلن امس الأول تقدم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

وكان الغانم وصف أمس الأول الاستجواب الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله بصفته بانه "راق من الطرفين بغض النظر عن النتائج فهذه ديمقراطية وكل له قناعاته".

وقال الغانم ان النطق السامي الذي افتتح به سمو امير البلاد دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال15 "يمثل خارطة الطريق للبرلمان الكويتي". وأشار إلى "التأثر الواضح" لكافة أعضاء مجلس الأمة بالنطق السامي الذي شخص فيه صاحب السمو الأمير العديد من الأمور المهمة.

وتطرق الغانم الى "بعض المداخلات الخارجة عن محاور الاستجواب" قائلا ان مسؤوليته في إدارة الجلسة تطلبت شطب ما هو خارج عن محاور الاستجواب.

وحول تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة في الوزير قال ان المجلس حدد جلسة يوم الأربعاء الموافق الأول من شهر نوفمبر المقبل "موعدا للتصويت على طلب طرح الثقة" وفقا للائحة الداخلية لمجلس الأمة. وبعد انتخاب وتزكية اللجان الدائمة لدور الانعقاد الجديد اوضح الغانم ان الجلسة المقبلة للمجلس والمقررة في ال31 من شهر أكتوبر الجاري ستشهد استكمال تشكيل اللجان المؤقتة والشروع في مناقشة بنود جدول الأعمال.

وكان سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد قد افتتح صباح أمس الأول دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال15 في مجلس الأمة.

طالب بقائمة بأسماء الشركات التي تمت الترسية عليها منذ إقرار القانون

الصالح يسأل العبد الله عن أسباب عدم تطبيق لائحة قانون المناقصات

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله عن أسباب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ وتطبيق اللائحة لقانون المناقصات العامة.

ونص السؤال على ما يأتي:

في 2017/7/31 نشر القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، كما نشرت لائحته التنفيذية بتاريخ 2017/2/5، وقد جاء بالمادة (96) من القانون ذاته أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تنص المادة (7) من القانون على "يشكل الجهاز المركزي للمناقصات قطاعا فنيا يضم مهندسين وخبراء متخصصين في مجالات مختلفة لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات، ويختص بوضع المعايير الفنية لتصنيف المقاولين ومعتمدي المقاولات وفق القدرات المالية والفنية، وتقييم طلبات التصنيف ودراسة وتقييم العطاءات وتقديرات تكلفة مشروع المناقصة، وطلبات الأوامر التغييرية، ورفع تقارير وتوصيات".

كما نصت المادة (25) على تشكيل لجنة للمناقصات تتولى تصنيف متعهدي المقاولات العامة، ونصت المادة (26) على أن تقوم هذه اللجنة بتصنيف المتعهدين إلى أربع فئات حسب قدراتهم المالية والفنية، وفصلت اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بمواعيد وإجراءات التسجيل والتصنيف والتظلم، كما أن المادة (28) من القانون حظرت على المناقص ما لم يكن من مقاولي الفئة الأولى أن يتعاقد على مقاولات عامة تزيد مجموع قيمتها على الحد الأقصى المرخص به.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1. هل شكل الجهاز الفني للقطاع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بأسماء أعضاء الجهاز ومؤهلاتهم وخبراتهم؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما أسباب التأخير في تشكيل الجهاز؟ وما الآثار المترتبة على ذلك؟ وما الإجراءات التي اتخذت لسد الفراغ؟

2. هل شكلت لجنة التصنيف؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بصورة من القرار وقائمة بأسماء أعضاء اللجنة، وإذا كانت الإجابة بالنفي فما أسباب عدم تشكيل اللجنة؟

3. هل صنف المقاولون إلى أربع فئات وفق المادة (26) من القانون وفق قدراتهم المالية والفنية وسابق أعمالهم؟

4. هل سمح لمناقصين من غير الفئات المسموح لها قانونا بالاشتراك في المناقصات، خلال الفترة السابقة على تشكيل اللجنة منذ صدور اللائحة التنفيذية حتى تاريخه؟

5. يرجى تزويدي بقائمة بأسماء الشركات التي تمت ترسية مناقصات عليها خلال الفترة من صدور اللائحة التنفيذية وحتى تاريخه؟ وهل كانت هذه الشركات حسب الفئات الأربع التي نص عليها القانون؟ وهل هناك مصلحة مباشرة أو تعارض مصالح بين أي من هذه الشركات أو صلة قرابة مع أي من أعضاء اللجنة؟

6. هل أدى تأخير التصنيف إلى ترسية عقود أو السماح لشركات بالاشتراك في عقود أو مناقصات خارج الفئة المسموح بها؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بقائمة بهذه الشركات.

7. ما الأسباب الحقيقية والجوهرية لعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ وتطبيق اللائحة للقانون؟

لتفادي ما ورد في محاور الاستجواب

العدساني: استجوابنا للعبد الله كان راقياً وناجحاً وعلى الحكومة تغيير نهجها

- أثمن لزميلي الكندري أداءه.. وهدفنا المحاسبة الحقيقة والبعد عن الأمور الشخصية

رياض العدساني

- الاستجواب عمل سياسي للإصلاح وتلافي المخالفات وأي وزير يقصر سنسائله
- دور المجلس الرقابة والتشريع واليوم أصبحت الرقابة أهم وأشد لأن التشريعات موجودة
- لست ضد صرف دعم العمالة الوطنية لكنني تحدثت عن جزئية وردت في تقرير المحاسبة

أكد النائب رياض العدساني أن الاستجواب الذي قدم إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة محمد العبدالله كان ناجحا.

وطالب الحكومة بتغيير نهجها وتفادي ما ورد في محاور الاستجواب وكذلك محاور الاستجواب الذي قدم في 10 / 5 / 2017 لرئيس الوزراء.

وأوضح العدساني في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن النقاط التي استند عليها في الاستجواب جاءت من تقارير ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين حيث تبين أن هناك تجاوزات صارخة مالية وإدارية وفنية، وتم شرحها بالكامل.

وشكر العدساني زميله النائب عبدالكريم الكندري الذي شاركه تقديم الاستجواب، مشيرا إلى أن الاستجواب كان راقيا، والهدف الأساسي هو المحاسبة الحقيقة والبعد عن الأمور الشخصية.

وبين أن الاستجواب كان على العمل السياسي من اجل الإصلاح وتلافي المخالفات وأن أي وزير يقصر ولديه تجاوزات سيكون جاهزا للاستجواب.

وقال إن دور المجلس الرقابة والتشريع، واليوم أصبحت الرقابة أهم وأشد لأن التشريعات موجودة.

ونفى العدساني انه ضد صرف دعم العمالة الوطنية وأضاف "دائما ندعم القطاع الخاص، لكني تحدثت عن جزئية وردت في تقرير ديوان المحاسبة، نصها "تحميل الخزانة العامة أعباء مالية من دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها 150 الف دينار نتيجة صرف دعم عمالة وطنية لبعض الموظفين على الرغم من تقاضيهم رواتب من جهات العمل الحكومية خلال الفترة نفسها".

وقال إن هذا معناه أنه موظف في القطاع الحكومي وفي الوقت نفسه يأخذ دعم عمالة، وهذه مخالفة مالية صارخة.

المطوع يدعو السلطتين لمواجهة التحديات وحماية الوحدة الوطنية

أشاد المهندس وائل يوسف المطوع رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب للكليات التطبيقية بالتوجيهات التي جاءت في النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ورعاه خلال افتتاح دور الانعقاد العادي "الثاني" للفصل التشريعي الـ 15 لمجلس الأمة، حيث أكد حامي الدستور ورعاه أن الدستور لن يمس لأنه الضمان الأساسي بعد الله عز وجل لحفظ أمن الوطن واستقراره، وأكد سموه أن مساعي الكويت لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة تهددها أخطار خارجية جسيمة وتعترضها تحديات داخلية صعبة ودقيقة، موجها جميع أبنائه الكويتيين بوقفة تأمل للمسيرة الديمقراطية للكويت ومعالجة سلبياتها ومظاهر الانحراف فيها، وأن ننظر للأخطار الخارجية والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والصراعات الطائفية التي تدور رحاها غير بعيد عنا، وأن نحمد الله على نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء التي تنعم بها الكويت، وأن نحافظ جميعا على هذه النعمة، وألا نغفل لحظة واحدة عن النيران المشتعلة حولنا والمخاطر التي تهدد مسيرتنا والكوارث التي تطرق أبوابنا.

وأوضح المطوع أن النطق السامي لصاحب السمو أمير البلاد تضمن توجيهات صريحة لمجلس الأمة بالعمل على حماية الكويت من مخاطر الفتنة الطائفية وتحصين مجتمعنا ضد هذا الوباء الذي يفتك بالشعوب حولنا، وأمر سموه أبناء الكويت جميعا بالحرص على وحدتنا الوطنية وصيانتها وتعزيزها لأنها عماد الجبهة الداخلية ودرعها الواقي وسورها الحامي، كما أكد سموه على ضرورة أن يكون أمن الكويت واستقرارها هو الهم الأول لنا جميعا، ووحدتنا الوطنية غايتنا الأولى وهدفنا الأعلى مهما اختلفت مشاربنا وتنوعت أصولنا وتعددت طوائفنا، وأن يكون الوطن والولاء والانتماء للكويت فقط، وأكد سموه خلال نطقه السامي على حتمية إصلاح الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على مورد طبيعي وحيد وناضب هو النفط وضرورة تنويع وتعزيز الإيرادات غير النفطية وضرورة معالجة مواطن الهدر، والتركيز على تطوير العنصر البشري الكويتي تعليما وتدريبا وتطويرا وتأهيلا، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي لبناء مستقبل جديد للكويت وأن نتعاون جميعا على بنائها وترسيخها ورفع قواعدها.

بالتنسيق مع المجلس الأعلى للفنون والآداب

الفضل لإلزام الجمعيات التعاونية بعرض الكتب العالمية والمحلية المتنوعة للتشجيع على الثقافة

أحمد الفضل

أعلن النائب أحمد الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة بإلزام الجمعيات التعاونية بتخصيص ركن تعرض به الكتب العالمية وركن آخر للكتب المحلية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للفنون والآداب.

ونص الاقتراح على ما يأتي: جميع وكالات النشر العالمية بالإضافة لمنظمة اليونسكو تجمع على تدني مستوى القراءة بين مواطني الدول العربية بشكل عام وهذا بالطبع يشمل دولة الكويت.

وحيث إن الأمم والشعوب لا تنهض ثقافيا إلا بالقراءة والاطلاع على تجارب العالم الأدبية، وجب على الدولة تسهيل الحصول على الكتب الثقافية والفلسفية المهمة والروايات الأدبية العالمية وتشجيع الناس على تناولها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: تلزم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جميع الجمعيات التعاونية في جميع مناطق الكويت بتخصيص ركن تعرض به الكتب العالمية وركن آخر للكتب المحلية وذلك بعد التنسيق مع المجلس الأعلى للفنون والآداب.